

٣٢٩٩ (د - ٢٩) - نشاطات المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها
التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا
الجنوبية وناميبيا والاقليم الواقعة تحت
السيطرة البرتغالية ، وفي سائر الاقاليم
الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ،
والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار
والفصل العنصرى والتمييز العنصرى فى
الجنوب الافريقى

ان الجمعية العامة ،

وقد نظرت في البند المعنون " نشاطات المصالح الاجنبية الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تعرقل تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في روديسيا الجنوبية وناميبيا والاقليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية وفي سائر الاقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، والجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي " ،

وقد درست الفصل المتعلق بهذه المسألة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (٦٨) ،

وان تضع في اعتبارها الأجزاء المتصلة بهذه المسألة من تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا (٦٩) ،

وان تشير الى قرارها ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، والمتضمن اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والى قرارها ٢٦٢١ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٢ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٠ ، والمتضمن برنامج العمل من اجل التنفيذ اتمام للاعلان ، وكذلك الى سائر قرارات الامم المتحدة المتصلة بهذا البند ،

وان تؤكد من جديد انه يترتب على الدول القائمة بالادارة ، وفقا لميثاق الامم المتحدة ، التزام رسمي بتأمين التقدم السياسي والاقتصادى والاجتماعي والتعليمي لسكان الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وحماية الموارد البشرية والطبيعية لهذه الاقاليم من شتى ضروب الاساءة ،

(٦٨) المرجع نفسه ، الفصل الرابع .

(٦٩) المرجع نفسه ، الملحق رقم ٢٤ (A/9624) والملحق رقم ٢٤ ألف
(A/9624/Add.1) .

وان تؤكد من جديد ان أى نشاط اقتصادى او نشاط آخر ، يكون معرقلا لتنفيذ الاعلان ومعيقا للجهود الرامية الى القضاء على الاستعمار والفصل العنصرى والتمييز العنصرى في الجنوب الافريقي وسائر الاقاليم المستعمرة يشكل انتهاكا للحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوب هذه الاقاليم ، ويهتبر بالتالي متنافيا مع مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه ،

وان تدبين الاشتداد المتزايد لنشاطات المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تواصل استغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم المستعمرة وتكديس أرباح هائلة واعادة هذه الارباح الى بلدانها الاصلية مما يضر بمصالح السكان ، ولاسيما في الجنوب الافريقي ، والتي تعرقل بذلك تحقيق شعوب هذه الأقاليم لأمانها الشرعية في تقرير المصير والاستقلال ،

وان تدبين بشدة الدعم الذى يواصل كل من افريقيا الجنوبية ونظام الاقلية العنصرية غير الشرعي في روديسيا الجنوبية تلقيه من تلك المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تتعاون معها في استغلالهما للموارد الطبيعية والبشرية لاقليم ناميبيا الدولسي ولاقليم روديسيا الجنوبية (زمبابوى) غير المتمتع بالحكم الذاتى وفي زيادة ترسيخ سيطرتهم غير الشرعية والعنصرية على هذين الاقليمين ،

وان تلاحظ مع الارتياح أن رأى العام يبدى بصورة متزايدة استهجانا للدور الشائن الذى تؤديه المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ الاعلان ،

١ - تؤكد من جديد حق شعوب الأقاليم التابعة ، غير القابل للتصرف ، في تقرير المصير والاستقلال وفي التمتع بالموارد الطبيعية لأقاليمها ، وحققها في التصرف بهذه الموارد بما فيه خير تحقيق لمصالحها ؛

٢ - وتعلن مرة أخرى أن أية دولة قائمة بالادارة تحرم الشعوب المستعمرة من ممارسة حقوقها المشروعة على مواردنا الطبيعية أو تقدم المصالح الاجنبية الاقتصادية والمالية على حقوق ومصالح تلك الشعوب ، انما تخرق بذلك الالتزامات الرسمية التي أخذتها على فائقها بموجب ميثاق الامم المتحدة ؛

٣ - وتؤكد من جديد ان نشاطات المصالح الاجنبية ، الاقتصادية والمالية وغيرها ، العاملة في الوقت الحاضر في أقاليم الجنوب الافريقي المستعمرة تشكل عقبة رئيسية تعترض الاستقلال السياسي لهذه الأقاليم وتمتع أهلها الاصليين بمواردنا الطبيعية ؛ وذلك باستغلالها الاستنزافي للموارد الطبيعية لتلك الاقاليم وباستمرارها في تكديس الارباح الهائلة واعادتها الى بلدانها الاصلية وباستخدامها هذه الارباح في اثناء المستوطنين الاجانب وفي ترسيخ السيطرة الاستعمارية على تلك الاقاليم ؛

٤ - وتدبين سياسة الدول الاستعمارية والدول الاخرى التي تواصل مد يد الدعم او التعاون الى هذه المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، التي تقوم باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للأقاليم ، منتهكة بذلك الحقوق والمصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لشعوبها الاصلية وحائلة دون التنفيذ التام والسريع لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فيما يخص هذه الأقاليم ؛

٥ - وتدعو الدول المستعمرة ، والحكومات التي لم تقم بذلك بعد ، الى أن تتخذ تجاه مواطنيها والأشخاص الاعتباريين الخاضعين لولايتها ، الذين يملكون ويديرون في الاقاليم المستعمرة وخاصة في افريقيا مشاريع تلحق الضرر بمصالح سكان تلك الاقاليم التدابير التشريعية والادارية وغيرها لانها مثل هذه المشاريع والحيلولة دون حصول استثمارات جديدة تضر بمصالح السكان ؛

٦ - وتطلب الى جميع الدول أن تتخذ التدابير الفعالة لوقف توريد الاموال وأشكال المساعدات الاخرى ، بما فيها الامدادات والمعدات العسكرية ، الى النظم التي تستخدم هذه المساعدات لقمع شعوب الاقاليم المستعمرة وحركات التحرر القومي في هذه الاقاليم ؛

٧ - وتدعو كافة الحكومات والمنظمات الداخلة في مجموعة الامم المتحدة أن تعمد ، مراعاة لما يتصل بالموضوع من أحكام اعلان اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٠١ (د ل - ٦) المؤرخ في ١ آيار/مايو ١٩٧٤ ، وبرنامج المعمل من أجل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد، الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٢٠٢ (د ل - ٦) المؤرخ في ١ آيار/مايو ١٩٧٤ ، الى السهر بوجه خاص على أن تكون السيادة الدائمة لشعوب الاقاليم المستعمرة على مواردها الطبيعية موضع احترام وصيانة تأمين ؛

٨ - وتطلب الى جميع الدول وقف كافة العلاقات الاقتصادية أو المالية أو التجارية مع افريقيا الجنوبية فيما يخص ناميبيا ، والامتناع عن الدخول في علاقات اقتصادية أو مالية أو غيرها مع افريقيا الجنوبية ، متصرفة نيابة عن ناميبيا او فيما يخصها ، مما قد ينطوى على دعم لاستمرار احتلالها غير الشرعي لذلك الاقليم ؛

٩ - وتطلب الى الدول القائمة بالادارة الغاء جميع أنظمة الاجور التمييزية الجائرة السائدة في الاقاليم الواقعة تحت ادارتها ، وتطبيق نظام موحد للأجور في كل اقليم على جميع السكان دون أى تمييز ؛

١٠ - وترجو الأمين العام أن يعمل على التعريف على أوسع نطاق ممكن بالآثار السيئة لنشاطات المصالح الاجنبية ، الاقتصادية وغيرها ، في كافة الاقاليم المستعمرة ، والتعريف كذلك بقرارات اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وقرارات الجمعية العامة في هذه المسألة ، وترجو من جميع الحكومات مساعدة الأمين العام في هذا الصدد ؛

١١ - وترجو من اللجنة الخاصة متابعة دراسة هذه المسألة ، وموافاة الجمعية العامة بتقرير عن ذلك في دورتها الثلاثين .

الجلسة العامة ٢٣١٨
١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٤